مرکز حمورابی

استعادة التوازن: الاتفاقية الاستراتيجية الإيرانية الروسية وانعكاساتها على التوازنات الدولية

استعادة التوازن: الاتفاقية الاستراتيجية الإيرانية الروسية وانعكاساتها على التوازنات الدولية

بقلم: م.م. حسن التميمي

باحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية

27 كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

مقدمة

منذ ان وضع وزير الخارجية الروسي الراحل (يفغيني بريماكوف) مبدأه الشهير المتعلق بالمثلث الاستراتيجي في مواجهة نظام الاحادية القطبية، وروسيا تعمل على توسيع علاقاتها الدولية وفق مبدأ "المثلثاتية" هذا، اذ اصبح المثلث الاستراتيجي الاهم لا يتضمن الصين والهند الى جانب روسيا كما اوصى بريماكوف بل بات اليوم يتضمن الصين وايران الى جانب روسيا الذين يعملون كركائز لإرساء النظام العالمي المتعدد الاقطاب ويضعون انفسهم بشكل مباشر في مواجهة نظام الاحادية القطبية الامريكية وحلفائها لذلك تمثل الاتفاقية الاستراتيجية التي عُقدت بين إيران وروسيا واحدة من اهم الاتفاقيات التي ستعمل على تغيير موازين القوى سواء في الشرق الاوسط او القوقاز او شرق اوروبا، وذلك لما للبلدين من امكانيات وقدرات عسكرية ومصالح ومواقف استراتيجية تصب جميعها في الحد من الهيمنة الامريكية ومواجهة نظام الاحادية القطبية ، ومع وصول ترامب وانتهاء المعارك في الشرق الاوسط وقرب التسوية الاوكرانية يبدو التوقيت الذي تم فيه عقد هذه الاتفاقية مثاليا تزامنا مع كل تلك العوامل.

اولا: اهداف الاتفاقية الاستراتيجية الشاملة : ترتبط ايران مع روسيا بجملة من المشتركات التي تعزز العلاقة بينهما فقد سبق لروسيا ان زودت ايران بالأسلحة التي من بينها مقاتلات (سو35)، بالمقابل فان ايران قامت بتزويد روسيا بأنواع خاصة من الطائرات من دون طيار التي استفادت منها الاخيرة في الحرب على اوكرانيا ، فيما كانت روسيا أحد أكبر الداعمين لإيران في سبيل اكمال برنامجها النووي والحفاظ على حقها بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، الى جانب معاناة البلدين من العقوبات الامريكية التي عزلتهم عن النظام العالمي للبنوك المراسلة (سويفت) ، فضلاً عن اتخاذ البلدين لمواقف ثابتة بالضد من السياسات الامريكية في النظام الدولي .

بالتالي بناءً على هذه المشتركات تسعى الاتفاقية الاستراتيجية الشاملة بين ايران وروسيا لتحقيق جملة من الاهداف هي:

1. **تلتزم روسيا بموجب الاتفاق بدعم ايران في مجال تطوير مفاعل بوشهر**، من خلال بناء وحدتين جديدتين، مما يعني ان روسيا تعمل على استباق اي مفاوضات نووية مقبلة من اجل تعظيم مكاسب حليفتها طهران في هذه المفاوضات عبر تحسين قدراتها النووية مما قد يؤدي الى احتمال وصول ايران للعتبة النووية، الامر الذي يدعم موقفها التفاوضي.

2. **العمل على تعزيز التبادل التجاري من خلال تعزيز طرق النقل بين البلدين عبر الربط السككي**، حيث يهدف الاتفاق الى الاسراع في تنفيذ خط سكك حديد رشت-استارا والذي يربط الموانئ الايرانية على الخليج العربي مع بيلاروسيا مرورا عبر اراضي روسيا الاتحادية، وهو مشروع يحقق فوائد لإيران من خلال زيادة وتنويع حجم التجارة الخارجية كما يهيئ هذا الطريق لإيران وصول تجارتها الى اوروبا، في حين يحقق لروسيا احد اهم اهدافها الاستراتيجية بالوصول الى الخليج العربي والحصول على منفذ بحري جديد للتجارة الروسية مما يسمح لروسيا بلعب دور اكبر في منطقة الخليج العربي ومنافسة النفوذ الامريكي هناك في هذه المنطقة. الغنية بالطاقة، وقد ارتفع حجم التجارة بين البلدين بنسبة 15% ليصل حوالي 3.3 مليار دولار ما يعني ان اقامة منطقة تجارة حرة بين ايران ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سيعزز من نمو هذه التجارة بشكل كبير، حيث تعد ايران عضو مراقب ضمن هذه المجموعة.

3. **مواجهة الدولار حيث تتضمن الاتفاقية شراكة استراتيجية في القطاع المالي تقوم على مواجهة الدولار الامريكي**، إذ اتفق الطرفان على تحديد سعر صرف مشترك للتسوية المالية بينهما، فيما اتفقا على ربط شبكة نظام الدفع الروسية (مير) بشبكة نظام الدفع الايرانية (شتاب) وذلك كبديل يمكن البلدين من التسويات المالية بالعملات الوطنية بعيدا عن نظام (سويفت) العالمي القائم على الدولار والذي قام بحظر كلا البلدين من التعامل به.

4. **تبادل الخبرات العسكرية واجراء التدريبات المشتركة**، كما ينص الاتفاق على تعزيز التعاون الاستخباري بين البلدين لمراحل متقدمة لمواجهة التهديدات الامنية المشتركة، مثل تهديدات الارهاب والتطرف، وذلك بسبب المخاوف المشتركة بين البلدين من تنامي الجماعات المتطرفة بعد سقوط النظام السوري، وتمكن هيئة تحرير الشام من السيطرة على الحكم، والتي تضم مقاتلين من اصول غير سورية ينحدرون من دول آسيا الوسطى وبعضهم يعود الى جمهوريات روسية مسلمة، فيما ينظر حكام سوريا الجدد الى

إيران وروسيا بوصفهم اعداء بسبب دعمهم للنظام السوري السابق ، ما يفرض تهديدات مشتركة على كلا البلدين نابعة من سوريا.

5.التبادل الدفاعيوعلى عكس الاتفاقيات الاستراتيجية التي وقعتها روسيا مع كوريا الشمالية والصين وبيلاروسيا، والتي تضمنت شرطا بالدفاع المشترك فأن الاتفاقية الايرانية الروسية لا تنص على وجود دفاع مشترك بل تنص على انه اذا تعرض اي من البلدين لهجوم فان البلد الاخر يجب ان لا يعمل على تقديم المساعدة العسكرية او اي نوع من انواع الدعم للمعتدي من شأنها ان تؤدي لاستمرار العدوان.

ثانيا: دوافع الاتفاقية الاستراتيجية الشاملة:

تمثل الاتفاقية الاستراتيجية الأخيرة بالنسبة لإيران فرصة لمواجهة التحديات الجيوسياسية التي فرضتها نتائج الاشهر الأخيرة من طوفان الاقصى والذي عانت فيه ايران ومحورها من تراجع في المنطقة بعدما تعرضت له من ضربات استهدفت قيادات كبار في الحرس الثوري وما تعرض له المحور من ضربات اثرت على المحور بشكل عام وعلى استراتيجية ايران في مواجهة النفوذ الامريكي في المنطقة بشكل خاص حيث ان تلك النتائج، كانت تصب بمصلحة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بعد الفرص الاستراتيجية التي قاموا باستغلالها ميدانياً وسياسياً والتي ادت الى تمكن الكيان الصهيوني من تطويق حزب الله في لبنان ميدانيا عبر الدخول الى سوريا بعد سقوط النظام فيها واحتلال المواقع والمرتفعات الاستراتيجية المطلة على الجنوب اللبناني والتي تسمح للجيش الصهيوني بالسيطرة الرصدية والنارية على كامل الجنوب اللبناني، مما ادى الى قطع طريق المحور نحو لبنان بشكل كامل.

هذه النتيجة بالإضافة الى سقوط النظام في سوريا وانغلاق الجغرافيا السورية بوجه ايران كل ذلك دفع الاخيرة لتطوير شراكتها الاستراتيجية مع روسيا بهدف تعزيز موقعها الدفاعي بمواجهة التهديدات الأمريكية والصهيونية، لاسيما بعد تمكن الكيان الصهيوني من شن ضربات في العمق الايراني وتخطيطه لشن ضربات جديدة تستهدف مواقع ذات اهمية استراتيجية في ايران مما يزيد من امكانية وقوع مواجهة مباشرة بين ايران والكيان الصهيوني في وقت لاحق لذلك احتاجت الجمهورية الإسلامية الى هذه الاتفاقية مع روسيا لتعزز امكاناتها الدفاعية بالإضافة الى تعزيز قدراتها الاقتصادية في مواجهة العقوبات الأمريكية.

اما بالنسبة لروسيا التي تخوض حربا منذ عام 2022 مع اوكرانيا وتتعرض لحصار دولي اوروبي وامريكي فان هذه الاتفاقية تخدم اهدافها واستراتيجية المثلثات التي سبق وان اشرنا اليها حيث ترتكز روسيا على كل من الصين وايران بشكل عام في مواجهة النظام الدولي الاحادي القطبية الا انها تعتمد على كل دولة ضمن اطار محيطها الجغرافي فيشكل مثلا محور موسكو-بكين دورا كبيرا في التأثير الروسي على مناطق اقصى الشرق وصولا الى سواحل المحيط الهادئ، اما في الشرق الاوسط فيمثل محور موسكو-طهران منفذاً للتغلغل الروسي ضمن منطقة الشرق الاوسط، لذلك تحاول روسيا ان ترتكز على دور ايران في هذه المنطقة لتعزيز دورها في مواجهة النفوذ الامريكي، وكذلك في محاولة الوصول الى البحار والمياه الدافئة، إذ تُمكن هذه المحاور الجيوسياسية روسيا من كسر الطوق الذي يفرضه حلف شمال الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة عليها عبر دول مختلفة، وتلعب ايران دوراً محورياً في هذا الجانب ، فعلاوةً على دورها في كسر النفوذ الامريكي في الشرق الاوسط فان ايران تؤثر بشكل كبير في مناطق اسيا الوسطى حيث الحديقة الخلفية لروسيا وكذلك مناطق القوقاز ، فعلى سبيل المثال في حال قيام روسيا بإيقاف صادرات الغاز الى ارمينيا ينبغي على ايران ان تقوم بذات الاجراء وكذلك في حال اتخذت ايران موقفا من اذربيجان فأن روسيا تحتاج الى اتخاذ موقف مماثل بالتوازي.

وتمثل منطقة القوقاز مجال نفوذ حيوي تتصارع فيه قوى اقليمية ودولية حيث تلعب تركيا عبر حليفتها اذربيجان وباستغلال العمق التركيفي هذه المنطقة دورا حيويا يؤثر على مصالح روسيا وايران ، في حين يعمل البلدين على الحد من النفوذ الامريكي في المنطقة حيث حاول فيما سبق حلف الناتو ضم جورجيا الى عضويته ، الا ان روسيا تمكنت من منع ذلك واستعادة النفوذ فيها لاحقاً، بالمقابل تمكن الناتو اليوم وبفعل الخذلان الروسي لأرمينيا في حربها ضد اذربيجان ، من العمل على تعزيز علاقاته مع ارمينيا بهدف زيادة التأثير عليها بالضد من مصالح روسيا .

بالتالي تعمل الاتفاقية الاستراتيجية بين البلدين ليس لمواجهة التحديات في شرق اوروبا والشرق الاوسط فحسب بل ايضا لمواجهة التحديات التي يفرضها الناتو والولايات المتحدة في مناطق

القوقاز واسيا الوسطى ، مما يجعل هذه الاتفاقية تمثل ضرورة استراتيجية لتنسيق المواقف الدولية والسياسات الدفاعية والاقتصادية بين البلدين لمواجهة السياسات الامريكية الاطلسية.

ثالثا : انعكاسات الاتفاقية الاستراتيجية على التوازنات الاقليمية والدولية:

إن الاتفاقية على الرغم من وصفها بالشراكة الاستراتيجية الا انها ترتقي بمستوى العلاقات بين البلدين من الشراكة الى التحالف الاستراتيجي المؤطر باطار رسمي، مما يؤدي لتنسيق البلدين مواقفهما السياسية لمواجهة السياسات الامريكية في مناطق عدة ضمن مجالهما الحيوي، فعلى مستوى الشرق الاوسط يمكن ان يساهم الدعم الروسي لإيران في تعزيز التوازن مع الكيان الصهيوني وتقليل امكانية شن الولايات المتحدة والكيان ضربات صاروخية ضد ايران لاسيما مع تحقيق الكيان الصهيوني لمكتسبات استراتيجية خلال الاشهر الأربعة الأخيرة من عام 2024 والتي كانت جميعها على حساب ايران لذلك تحتاج ايران وبالتزامن مع عودة ترامب الى دولة كبرى تعمل على موازنة النفوذ الامريكي والصهيوني والتركي.

اما بالنسبة لروسيا فيمكن ان يؤدي وجود ايران ضمن منطقة تجارة حرة مع دول الاتحاد الاوراسي الى امكانية ضم ايران في هذا الاتحاد مستقبلا فكما هو معروف ان إقامة منطقة تجارة حرة يمثل اولى خطوات لانشاء الاتحاد الاقتصادي لاسيما وان ايران تملك صفة عضو مراقب في الاتحاد الاقتصادي الاوراسي من جانب اخر يمكن ان تعمل الى ايران على مساندة مواقف روسيا بمواجهة تنامي النفوذ الامريكي في القوقاز عبر ارمينيا التي وقعت مؤخرا اتفاقية شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة بعدما كانت تصنف من حلفاء روسيا في القوقاز وكذلك تنامي النفوذ التركي عبر اذربيجان في المنطقة والتي انتصرت على ارمينيا في الحرب الأخيرة.

بالتالي يمكن القول ان الاتفاقية الاستراتيجية بين ايران وروسيا يمكن ان تعمل بالإضافة الى تحقيق المكتسبات الاقتصادية والشراكة الدفاعية والأمنية والسياسية الى ان يستعيد البلدين التوازن المفقود في مناطق مجالهم الحيوي من خلال تنسيق المواقف وتعزيز القدرات بمواجهة الهيمنة الامريكية وتجاوز العقوبات الامريكية والتخلي عن عملة الدولار في التبادلات التجارية، مما يؤدي ليس للتأثير على التوازنات الاقليمية في مناطق الشرق الاوسط فحسب بل لإعادة

صياغة التوازنات في النظام العالمي بشكل عام ، بما يخدم اهداف البلدين المتعلقة بإقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب وانهاء نظام الاحادية القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية.